الأمم المتحدة

A/81/273

الجمعية العامة

Distr.: General
24 July 2026
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والثمانون

البند 66 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

موجز

تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضدّ الأطفال هذا مقدَّمٌ عملا بقرار الجمعية العامة 190/80. ويغتنم التقرير فرصة الذكرى السنوية العشرين لإصدار دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال لاستعراض كيفية تطور العنف ضد الأطفال منذ نشر تلك الدراسة. ورغم الاعتراف بالتحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة، يسلط التقرير الضوء على الإنجازات التي تحققت ويؤكد أن إحراز التقدم أمر ممكن. ويستعرض التقرير التعبئة الواسعة لأصحاب المصلحة المتعددين التي قامت بها الممثلة الخاصة، والإجراءات الحازمة التي اتُخذت لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والتصدي لها، ضمن كل البيئات.

* A/81/150.

270826 060826 26-10930 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - الممثّلةُ الخاصّة للأمين العام المعنية بالعنف ضدّ الأطفال، التي تسترشد بقرار الجمعية العامة 141/62 الذي أنشأت بموجبه الولاية الموكلة إليها، هي داعية عالمية مستقلة تعمل من أجل منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها. وفي القرارين 147/76 و 187/78، أكدت الجمعية العامة مجددا دعمها لعمل الممثلة الخاصة. وأقرّت بما أُحرز من تقدّم وبدور الولاية في التّشجيع على مواصلة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، وفي مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأحاطت الجمعية علما أيضا، مع التقدير، بالدور القيادي للممثلة الخاصة في متابعة دراسة الأمم المتحدة العالمية عن الأطفال المحرومين من حريتهم، وشجعتها على مواصلة عملها بهذا الشأن. وفي قرارها 190/80، جددت الجمعية العامة مرة أخرى ولاية الممثلة الخاصة للفترة 2026-2029، مشيرةً أيضًا إلى الدور الذي يضطلع به التحالف العالمي الرائد المعني بالقضاء على العنف ضد الأطفال، تحت رعاية مكتبها، بوصفه مساهمةً وعامل تسريع في آن واحد لوقاية الأطفال وحمايتهم من العنف.

2 - وإذ يغتنم الفرصة التي يتيحها الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإصدار دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، يستعرض هذا التقرير تطور ظاهرة العنف ضد الأطفال منذ نشر تلك الدراسة. ويسلط التقرير الضوء على الاتجاهات الرئيسية، فضلاً عن تزايد حجم العنف وتعقيده، وذلك بسبب الأزمات المستمرة والمتداخلة، والتطور السريع لأعمال العنف والجرائم التي تُرتكب ضد الأطفال بتيسير من التكنولوجيا. كما يسلط التقرير الضوء على التعبئة غير المسبوقة لأصحاب المصلحة المتعددين والإجراءات الملموسة التي تم اتخاذها لمواجهة هذه التحديات المعقدة الشاملة لعدة قطاعات والعابرة للحدود، موضحاً دور الولاية والنتائج المترتبة عليها منذ تولي الممثلة الخاصة الحالية منصبها.

ثانيا - دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال: بعد مرور 20 عاماً

ألف - مشهد العنف ضد الأطفال المتغير بسرعة

3 - شكلت دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، التي نُشرت في عام 2006، علامة فارقة. وقد أحدثت هذه الدراسة تحولاً في الفهم العالمي للعنف ضد الأطفال، حيث سلطت الضوء على أنه انتهاك واسع الانتشار لحقوق الطفل، يمكن الوقاية منه ولا مبرر له. والأهم من ذلك، أنها كانت أول دراسة للأمم المتحدة تشرك الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم بشكل منهجي كمشاركين فاعلين، مع الاعتراف بأن تجاربهم ووجهات نظرهم وتوصياتهم عناصر أساسية لفهم العنف والتصدي له. وأظهرت دراسة الأمم المتحدة أن العنف ضد الأطفال يحدث في كل بلد وفي جميع البيئات - سواء في المنزل أو المدارس أو مؤسسات الرعاية والعدالة أو أماكن العمل أو المجتمعات المحلية - ودعت إلى اتباع نهج شامل يقوم على الوقاية والحماية والمشاركة والمساءلة. وشملت توصياتها العامة وضع استراتيجيات وطنية، والحظر القانوني لجميع أشكال العنف، وتعزيز البيانات والأبحاث، والاستثمار في نظم حماية الطفل، والمشاركة الفعالة للأطفال في القرارات التي تمسهم. كما دعت دراسة الأمم المتحدة إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالعنف ضد الأطفال.

4 - وبعد مرور عشرين عامًا، أحرز تقدم مهم في تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال جهود الدعوة والدعم لصالح الولاية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة. ولم يتم القضاء على

العنف ضد الأطفال في البيئات التي ورد وصفها في دراسة الأمم المتحدة. وظهرت أشكال جديدة من العنف، في حين تطورت أشكال العنف القائمة منذ زمن طويل. وتوسعت نطاقات أوجه الضعف المترابطة التي يواجهها الأطفال في جميع أنحاء العالم، مما يعرضهم لأشكال متنوعة من العنف في بيئات مختلفة.

5 - وقد دأبت الممثلة الخاصة على تسليط الضوء على الشواغل المستمرة والجديدة من خلال تقاريرها السنوية والمواضيعية، على نحو ما أقرت به الجمعية العامة[1]. واستعرضت هذه التقارير بعض أهم التطورات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال. وتعكس الأولويات المواضيعية الواردة في التقارير الشواغل التي أعرب عنها الأطفال الذين تواصلت معهم الممثلة الخاصة خلال المشاورات والزيارات القطرية والاجتماعات الإقليمية والمنتديات العالمية، وكذلك الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء والمجتمع المدني وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. ومن خلال دراسة هذه المواضيع بعمق، سلطت الممثلة الخاصة الضوء على الدروس الرئيسية التي تساعد على تسريع وتيرة الإجراءات الرامية إلى منع العنف ضد الأطفال والتصدي له على نحو أفضل.

جائحة كوفيد-19

6 - سلطت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الضوء على الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها حالات طوارئ الصحة العامة وتدابير التخفيف المتخذة لمنع انتشار الجائحة إلى زيادة تعرض الأطفال للعنف، مع تعطيل إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وآليات الإبلاغ[2]. وخلال الجائحة، تقلصت خدمات الوقاية من العنف وحماية الطفل الأساسية المقدمة إلى 1,8 بليون طفل يعيشون في 104 بلدان، في حين أدى إغلاق المدارس إلى تعطيل التعليم لأكثر من 1,6 بليون متعلم في جميع أنحاء العالم[3]. وما بدأ كأزمة من أزمات الصحة العامة تطور ليصبح أزمة تتعلق بحقوق الطفل. وأدى إغلاق المدارس، والقيود المفروضة على التنقل، والعزل، والاكتظاظ، وارتفاع مستويات التوتر والقلق، إلى زيادة احتمال تعرض الأطفال للعنف في المنزل أو مشاهدته. ورغم أن الاتصال بالإنترنت أتاح فرصًا لمواصلة التعلم والاستفادة من بعض الخدمات، فإنه زاد أيضًا من تعرض الأطفال للأخطار التي تنطوي عليها شبكة الإنترنت. وأثبتت الجائحة أن خدمات حماية الطفل، والصحة النفسية، والدعم النفسي والاجتماعي، وآليات الإبلاغ المراعية لاحتياجات الأطفال ليست أمورًا اختيارية: فهي خدمات أساسية ومنقذة للحياة يجب أن تظل فعالة خلال الأزمات.

الأزمات الإنسانية والمناخية والاقتصادية

7 - تؤدي الأزمات الإنسانية المتعددة والمتداخلة وغير المسبوقة إلى زيادة تعرض الأطفال للعنف في جميع أنحاء العالم. ويعيش حالياً ما يقارب 19 في المائة من أطفال العالم في مناطق النزاع، وهو ما يمثل زيادة حادة مقارنة بنسبة 10 في المائة التي سجلت في تسعينيات القرن الماضي[4]. وبحلول نهاية عام 2024،

(1) انظر قرارات الجمعية العامة 133/74 و 147/76 و 187/78 و 190/80.

(2) انظر https://violenceagainstchildren.un.org/en/article/leaders-statement-violence-against-children-hidden-crisis-covid-19-pandemic.

(3) انظر https://www.unicef.org/reports/protecting-children-from-violence-covid-19-disruptions-in-prevention-and-response-services-2020 و https://www.unicef.org/reports/state-global-education-crisis.

(4) انظر https://www.unicef.org/easterncaribbean/stories/2024-one-worst-years-unicefs-history-children-conflict.

بلغ عدد الأطفال النازحين عبر الحدود وداخل البلدان بسبب النزاعات والعنف على الصعيد العالمي ما يقارب 50 مليون طفل، حيث تضـــاعف العدد الإجمالي للأطفال النازحين ثلاث مرات تقريبًا بين عامي 2010 و 2024[5]. ويواجه الأطفال المتضررون من النزاع تزايد خطر التعرض للعنف الجنسي والإعاقة مدى الحياة نتيجة تعرضـهم للعنف.كما يُعد تغير المناخ والكوارث الطبيعية من العوامل التي تضـاعف التهديدات وتؤدي إلى تفاقم المخاطر في مجال الحماية، حيث يتعرض حالياً 1,1 بليون طفل لثلاثة مخاطر مناخية متداخلة على الأقل[6]. وإذا ما نُظر إلى هذه الأزمات مجتمعة، فإنها تضـخم نقاط الضـعف القائمة وتعرض الأطفال لخطر متزايد يتمثل في اللجوء إلى آليات التكيف الســلبية. والدرس الرئيســي الذي جرى اســتخلاصــه هو ضرورة دمج الخدمات الرئيسية – بما في ذلك حماية الطفل، والحماية الاجتماعية، والصحة البدنية، والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، والتعليم، والعدالة، وإتاحة تسجيل المواليد والحصول على هوية قانونية – في جهود التأهب للكوارث، والاستجابة لحالات النزوح، والتكيف مع تغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود.

8 – كما برز ارتفاع أسـعار المواد الغذائية والطاقة، والضـغوط الناجمة عن التضـخم، وحالة عدم اليقين الاقتصـادي الأوسـع نطاقاً، بوصـفها عوامل رئيسية تسـاهم في زيادة تعرض الأطفال للخطر في جميع أنحاء العالم[7]. ويتضـرر الأطفال الذين يعانون الفقر بشكل غير متناسب. وتسهم الصـدمات الاقتصـادية في تفاقم كل من الفقر المالي والفقر الغذائي، في الوقت الذي يعيش فيه ما يقدر بنحو 412 مليون طفل بالفعل في حالة فقر مالي مدقع، كما أن طفلاً واحداً من كل أربعة أطفال دون ســن الخامســة يعاني من فقر غذائي حاد[8]. ويؤدي الفقر والهشاشة الاقتصادية إلى لجوء الأطفال والأسر إلى استراتيجيات التكيف السلبي، مثل تلك التي جرى توضــيحها أعلاه. ورغم أن العديد من البلدان قد وســعت نطاق تدابير الحماية الاجتماعية، والميزنة المراعية لاحتياجات الطفل، وبرامج التحويلات النقدية، ومبادرات الحد من الفقر، فإن عمق هذه المبادرات ونطاقها لا يزالان محدودين. ولا يشــمل نظام الحماية الاجتماعية ســوى 23,9 في المائة من الأطفال، مما يعني أن 1,8 بليون طفل غير مشــمولين بهذه الحماية[9]. والدروس المســتفادة واضــحة: إن الاستثمارات في الحماية الاجتماعية المراعية لاحتياجات الطفل، بما في ذلك تقديم خدمات شـاملة تتمثل في توفير المساعدات النقدية والرعاية والحماية للأطفال ومقدمي الرعاية لهم، ضرورية لحمايتهم من الفقر المالي والغذائي والحد من تعرض الأطفال للعنف.

البيئة الرقمية السريعة التطور

9 – لقد كان التوسع السريع في أعمال العنف ضد الأطفال في البيئة الرقمية أحد أعمق التحولات التي حدثت منذ نشـر دراســة الأمم المتحدة. وفي وقت نشـر دراســة الأمم المتحدة، كان الوصــول إلى الإنترنت محدوداً، ولم تحظَ المخاطر الرقمية إلا باهتمام هامشـي. أما اليوم، فواحد من كل ثلاثة مستخدمين للإنترنت

(5) انظر https://data.unicef.org/topic/child-migration-and-displacement/displacement/.

(6) انظر https://www.unicef.org/reports/childrens-climate-risk-report-2026.

(7) انظر https://data.unicef.org/resources/sofi-2025/.

(8) انظر https://www.unicef.org/stories/child-poverty و https://www.unicef.org/press-releases/1-4-children-globally-live-severe-child-food-poverty-due-inequity-conflict-and.

(9) ILO, *World Social Protection Report 2024–26: Universal Social Protection for Climate Action and a Just Transition* (Geneva, 2024).

هو طفل، وقد أصبحت التكنولوجيات الرقمية جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية للأطفال. ورغم أن الاتصال بشبكة الإنترنت قد أتاح فرصا غير مسبوقة للتعلم والمشاركة والتفاعل الاجتماعي، فإنه أدى أيضًا إلى ظهور أشكال جديدة من العنف والاستغلال. وهي تشمل الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والتنمر السيبراني؛ والمحتوى الضار؛ والترويج للانتحار وإيذاء النفس؛ وخطاب الكراهية؛ والمعلومات المغلوطة؛ وانتهاكات الخصوصية؛ والاحتيال وسرقة الهوية؛ والجرائم التي تيسر التكنولوجيا ارتكابها، مثل الاتجار بالبشر والتجنيد من قبل الجماعات الإجرامية والمسلحة. وتؤدي التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، إلى نشوء مخاطر إضافية. وتؤكد البيانات القائمة على الحاجة الملحة للتصدي لهذا التطور. فعلى سبيل المثال، يقع أكثر من 300 مليون طفل سنويًّا ضحية للاستغلال والانتهاك الجنسيين عبر الإنترنت[10]. وأفاد ما لا يقل عن 1,2 مليون طفل بأن صورهم قد تم التلاعب بها بواسطة الذكاء الاصطناعي لتحويلها إلى مقاطع معدة بتقنية التزييف العميق ذات محتوى جنسي صريح خلال العام الماضي[11]. وأظهر استطلاع للرأي أجراه مكتب الممثلة الخاصة وشمل أكثر من 000 30 طفل في جميع المناطق عام 2025 أن 66 في المائة يعتقدون أن التنمر السيبراني قد ازدادت وتيرته[12].

10 - ويُعد العنف عبر الإنترنت أحد أبعاد حماية الطفل التي تشهد تصاعداً سريعاً، ويتميز بنطاقه العالمي وسرعته وإخفاء الهوية وصعوبة تنظيم البيئة الإلكترونية. وقد دأبت الممثلة الخاصة على التأكيد على أنه لم يعد بالإمكان التعامل مع العنف عبر الإنترنت باعتباره قضية منفصلة؛ بل إنها تتشابك بشكل متزايد مع حالات الإساءة التي تحدث خارج الإنترنت، والأنشطة الإجرامية المنظمة، وأنماط العنف الأوسع نطاقاً التي تؤثر على الأطفال. ومن الدروس الرئيسية المستفادة أن سلامة الأطفال وحماية خصوصيتهم منذ مرحلة التصميم يجب أن تكونا إلزاميتين في جميع المنصات والخدمات الرقمية، بالارتكاز على إجراءات قوية لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الطفل والتزامات الإبلاغ.

التكاليف البشرية والاقتصادية للعنف ضد الأطفال

11 - من بين التطورات الأخرى التي طرأت منذ نشر دراسة الأمم المتحدة تزايد الوعي بخطورة أثر العنف ضد الأطفال. ولا يزال العنف يكلف الأطفال حياتهم ورفاههم ومستقبلهم. وفي هذا الصدد، كان أحد أكثر الشواغل التي أثارها الأطفال باستمرار في جميع المناطق خلال لقاءاتهم مع الممثلة الخاصة هو الأثر المدمر للعنف على الصحة النفسية للأطفال. إن مشاهدة الأطفال للعنف أو تعرضهم له خلال السنوات الأكثر تأثيراً في نموهم يعرضهم لإجهاد ضار ويجعلهم أكثر عرضة بشكل خاص للإصابة باضطرابات الصحة النفسية واضطرابات اجتماعية نفسية طويلة الأمد، بما في ذلك القلق، والاكتراب التالي للصدمة، والاضطرابات السلوكية، والإدمان، والاكتئاب، والأفكار الانتحارية[13]. ويموت مراهق واحد جراء الانتحار كل

(10) انظر https://www.childlight.org/newsroom/over-300-million-children-a-year-are-victims-of-online-sexual-exploitation-and-abuse.

(11) انظر https://www.unicef.org/press-releases/deepfake-abuse-is-abuse.

(12) انظر https://violenceagainstchildren.un.org/en/news/To-Tackle-Cyberbullying-the-Entire-Online-Ecosystem-Must-Act-Faster-and-Together-to-Deliver-Child-Protection-by-Design.

(13) انظر A/HRC/43/39.

11 دقيقة[14]. وبالإضافة إلى التأثير على صحتهم النفسية، قد لا يتمكن الأطفال ضحايا العنف، فضلاً عن ذلك، من تحقيق كامل إمكاناتهم التعليمية والصحية، مما يحد من دخلهم وإنتاجيتهم في المستقبل. إن التكلفة البشرية الناجمة عن العنف مدمرة للأطفال والأسر والمجتمعات. ويمكن أن يستمر ذلك مدى الحياة، بل وقد يكون له آثار تمتد عبر الأجيال.

12 - وبالإضافة إلى التكلفة البشرية، يفرض العنف ضد الأطفال تكاليف اقتصادية كبيرة على مختلف البلدان. وينطبق هذا بغض النظر عن مستوى الدخل أو المنطقة أو السياق الثقافي. وتتكبد الحكومات تكاليف مباشرة في التصدي لآثار العنف على صحة الأطفال الضحايا على المديين القصير والطويل. وتُقدَّر التكلفة العالمية لفقدان رأس المال البشري المرتبطة بمشاكل الصحة النفسية لدى الأطفال، على سبيل المثال، بمبلغ 393 بليون دولار سنويًّا[15]. وعلى الرغم من الأدلة الواضحة على التكلفة البشرية والاقتصادية الباهظة التي تنجم عن مشاكل الصحة النفسية، لا يزال الدعم في مجالي الصحة النفسية والدعم النفسي - الاجتماعي ضعيفًا، بما في ذلك في سياقات العمل الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تكاليف أخرى مرتبطة باستجابة نظام المؤسسات المعنية بحماية الأطفال ونظام العدالة في توفير خدمات إعادة التأهيل للأطفال ضحايا العنف وإنفاذ القانون ضد الجناة. وتترتب أيضا على العنف ضد الأطفال تكاليف غير مباشرة وطويلة الأجل، لأنه يقوّض الاستثمارات في صحة الأطفال وتعليمهم وفي القطاعات الاجتماعية الأخرى. وتبلغ تقديرات التكاليف الإجمالية المباشرة وغير المباشرة للعنف ضد الأطفال على الصعيد الوطني مستويات مذهلة، حيث تصل إلى 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. وتشير التقديرات إلى أن التكاليف السنوية الناجمة عن العنف ضد الأطفال تتجاوز الإنفاق الحكومي السنوي على الصحة في العديد من البلدان، حيث تصل هذه التكاليف في بعض الحالات إلى ستة أضعاف ذلك الإنفاق[16].

13 - ويحقق الإنفاق على التدابير الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال عائدًا مرتفعًا على الاستثمار. وفي تقييم وطني أُجري مؤخرًا، قُدرت تكلفة العنف ضد الأطفال بأنها أعلى بـ 85 ضعفًا من التكلفة التي يتكبدها ذلك البلد لتنفيذ استراتيجيته المتكاملة لإنهاء العنف ضد الأطفال[17]. والدرس الأساسي المستفاد هو ضرورة النظر إلى الإنفاق على حماية الطفل ورفاهه الذي يشمل جميع القطاعات والوزارات - بما في ذلك الصحة، والتعليم، والعدل، وإنفاذ القانون، والداخلية، والرعاية الاجتماعية، وحماية الطفل، والمعلومات والاتصالات، والسياحة، والمالية - لا باعتباره نفقات إضافية، بل باعتباره استثمارًا أساسيًا في بناء رأس المال البشري وضمان تنمية متمركزة حول البشر طيلة دورة الحياة.

بعد مرور 20 عاما: سياق مختلف، لكن الأهمية لا تزال قائمة

14 - في ظل هذا المشهد المتغير، تظل نتائج وتوصيات دراسة الأمم المتحدة على نفس القدر من الأهمية والإلحاح كما كانت دائما. ولم تُنفَّذ خريطة الطريق التي حددتها دراسة الأمم المتحدة بالكامل. وفي حين تواصل بعض الدول المضي قدماً في الإصلاحات وتعزيز سبل حماية الأطفال، تواجه دول أخرى تحديات في تنفيذ الممارسات الجيدة على نطاق واسع، وقد يعزى ذلك إلى عوامل متنوعة مثل نقص الموارد،

(14) انظر https://www.unicef.org/reports/state-worlds-children-2021.

(15) المرجع نفسه.

(16) انظر https://violenceagainstchildren.un.org/en/media/348.

(17) المرجع نفسه.

والقيود المالية، والصعوبات في ضمان التنسيق والقدرات المؤسسية، فضلاً عن تراجع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

15 - إن خريطة الطريق المبينة في دراسة الأمم المتحدة - المستندة إلى اتفاقية حقوق الطفل والتي تردد صداها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها - يمكن تحقيقها. وعلى نحو ما أبرزته دراسة الأمم المتحدة، فإن جميع أشكال العنف ضد الأطفال يمكن الوقاية منها. ومن خلال تفاعلها مع الجهات المعنية الرئيسية في جميع المناطق، لاحظت الممثلة الخاصة اتخاذ العديد من الإجراءات وتزايد الزخم لمكافحة العنف ضد الأطفال.

باء - منع العنف ضد الأطفال أمر ممكن

16 - من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال، لا بد من اتباع نهج شامل لجميع القطاعات لمعالجة العنف وأسبابه، مع مراعاة التداخل بين العنف ضد الأطفال والعنف ضد المرأة. وهذا يتطلب تعزيز منظومة حماية الطفل بأسرها - سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها - والاستثمار في سلسلة الخدمات المتكاملة على المستوى المحلي التي يحتاجها الأطفال والأسر.

17 - ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر تعبئة واسعة النطاق لأصحاب المصلحة المتعددين عبر الحدود. وتحقيقاً لهذه الغاية، قامت الممثلة الخاصة بجهود التواصل والتعبئة وأقامت شراكات مع الدول الأعضاء والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والمنظمات الإقليمية وأعضاء البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدينية والأوساط الأكاديمية والأطفال والشباب، فضلاً عن الناجين من العنف.

الدول الأعضاء

18 - لقد شكلت اتصالات الممثلة الخاصة مع البلدان جزءًا لا يتجزأ من جهود التعبئة هذه. ومنذ توليها منصبها في تموز/يوليه 2019، قامت الممثلة الخاصة بـــ 65 زيارة على المستوى القطري للتواصل مع السلطات الوطنية في الدول الأعضاء، منها 5 زيارات منذ صدور تقريرها الأخير المقدم إلى الجمعية العامة، وهي تقوم حالياً بالتحضير لـــ 10 زيارات أخرى خلال الفترة المتبقية من عام 2026[18]. ويشمل التحضير للزيارات القطرية التنسيق عن كثب مع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والسلطات الوطنية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والأفرقة الإقليمية، حسب الاقتضاء. وخلال زياراتها الميدانية والأنشطة الأخرى التي قامت بها للتواصل مع البلدان منذ عام 2019، التقت الممثلة الخاصة بـــ 35 من رؤساء الدول أو الحكومات أو نوابهم، فضلاً عن 728 وزيرًا ومسؤولًا رفيع المستوى من جميع القطاعات، بالإضافة إلى 96 حكومة بلدية ومحلية. وشملت هذه القطاعات والوزارات الاقتصاد، والمالية والتخطيط، وحماية الطفل، والحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والداخلية، والعدل. وشملت الاتصالات الثنائية التي أجرتها الممثلة

(18) قامت الممثلة الخاصة بزيارة السلطات الوطنية والتواصل معها في كل من: إثيوبيا، والأردن، وإسبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، وبلجيكا، وبولندا، وتايلند، وتركيا، وتشاد، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، وجزر سليمان، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وزامبيا، وسري لانكا، والسنغال، والسويد، والصين، وعمان، وغابون، وغامبيا، وفرنسا، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليسوتو، ومالطة، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموزامبيق، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، واليابان، واليونان. وفي العديد من الحالات، قامت الممثلة الخاصة بزيارات متابعة.

الخاصة 310 اجتماعات مع الممثلين الدائمين في نيويورك وجنيف، وجلسات إحاطة ثنائية رفيعة المستوى مع مجموعة أصدقاء الأطفال وأهداف التنمية المستدامة في نيويورك ومجموعة أصدقاء حقوق الطفل في جنيف. وقد دأبت الممثلة الخاصة على متابعة زياراتها القطرية وغيرها من الاتصالات الرفيعة المستوى مع الدول، بالتعاون الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

19 - وطوال فترة تواصلها مع الدول الأعضاء في جميع المناطق منذ توليها منصبها، شعرت الممثلة الخاصة بالتفاؤل إزاء الإجراءات التي اتُخذت لترجمة الالتزامات الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال إلى تغيير ملموس. وتحت قيادة رؤساء الدول أو الحكومات، يتبنى عدد متزايد من الدول نُهجاً شاملة للحكومة بأكملها من أجل منع العنف ضد الأطفال والتصدي له، وكذلك معالجة الأسباب الكامنة وراءه. وعلى صعيد المناطق المختلفة، تعمل الدول على وضع ومراجعة وتنفيذ خطط عمل وطنية محددة التكاليف لمنع العنف والتصدي له، استناداً إلى عمليات تشاركية ومتعددة القطاعات تشمل أصحاب المصلحة المتعددين. كما استمرت الجهود الرامية إلى تعزيز الأطر القانونية والسياساتية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى منع العنف وحظره، وضمان مساءلة الجناة، وتعزيز الحماية والدعم المقدمين للأطفال الضحايا.

20 - كما يتزايد الاهتمام بتقييم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الهائلة للعنف ضد الأطفال، فضلاً عن إثبات العائد الكبير الذي يحققه الاستثمار في تدابير منعه والتصدي له. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مخصصات الميزانية لخدمات حماية الأطفال ورفاههم وللقوة العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية آخذة في الازدياد. وبالتوازي مع ذلك، يتزايد دمج قضايا حماية الطفل ورفاهه في خطط التنمية على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك في عمليات إعداد الميزانية الشاملة لعدة قطاعات. وقد أُجريت تحسينات في تطوير واستخدام نظم إدارة المعلومات لتوجيه عملية اتخاذ القرار، وكذلك في الأدوات المستخدمة لتتبع عملية التنفيذ والإنفاق.

21 - كما أحرز تقدم في تحديد الخدمات وتعزيزها على المستوى المحلي من خلال اتباع نُهج تصاعدية ومجتمعية. وقد ساعدت هذه الجهود في توفير خدمات أكثر تنسيقاً ويسهل الحصول عليها ومناسبة للسياق المحدد للأطفال وأسرهم. ويقدم عدد متزايد من الدول خدمات متكاملة للأطفال المتضررين من العنف، وغالبًا ما تكون هذه الخدمات مصحوبة بخدمات مخصصة للنساء، مما يعكس مدى ترابط العنف الموجه ضد هاتين الفئتين. وفي الوقت نفسه، تواصل الدول الاستثمار في تعزيز قدرات العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية وغيرهم من المهنيين العاملين في الخطوط الأمامية، مع العمل في الوقت نفسه على تطبيق معايير حماية الطفل وتعزيزها.

22 - وتعمل العديد من الدول على تطوير بدائل لسلب الحرية تستند إلى حقوق الطفل، بما في ذلك تدابير التحويل إلى خارج النظام القضائي ونُهج العدالة الإصلاحية. كما تم ضخ استثمارات كبيرة في برامج الحماية الاجتماعية المراعية لاحتياجات الطفل، بما في ذلك حزم شاملة من المساعدات النقدية وخدمات الرعاية والحماية للأطفال ومقدمي الرعاية لهم. وعلاوة على ذلك، لوحظ تزايد الزخم في الجهود الرامية إلى إصلاح نظم الرعاية، مع التركيز بشكل أكبر على منع الفصل غير الضروري بين أفراد الأسرة، وتشجيع إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية، وتوسيع نطاق الرعاية البديلة الأسرية والمجتمعية.

23 - كما تُبذل جهود أكبر لضمان مشاركة الأطفال والشباب مشاركة فعالة في القرارات التي تمسهم. ويتزايد عدد الدول التي تتيح فرصًا لإدماج آراء الأطفال وتجاربهم في عملية تصميم القوانين والسياسات والخدمات وتنفيذها وتقييمها. وقد توسعت آليات المشاركة الرسمية على الصعيدين المحلي والوطني.

وســـاهمت وجهات نظر الأطفال كذلك في توجيه المبادرات العالمية الكبرى، بما في ذلك المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالقضاء على العنف ضد الأطفال والتحالف العالمي الرائد.

البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

24 - تلعب البرلمانات والبرلمانيون والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً محورياً في النهوض بحماية الطفل ورفاهه. فهي التي تضـع الأطر التشـريعية والسـياسـات والميزانية وإطار المسـاءلة التي تحمي حقوق الطفل. ومنذ توليها منصــبها، التقت الممثلة الخاصــة بأكثر من 160 برلمانيًا وألقت كلمات أمام البرلمانات خلال زياراتها القطرية، بالإضــافة إلى إلقاء كلمة أمام 740 عضــوًا في البرلمان من 130 بلدا خلال الدورة 150 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، التي عُقدت في طشـــقند في نيســـان/أبريل 2025. وعلى وجه الخصوص، دعمت الممثلة الخاصة إنشاء أو تعزيز آليات رقابة برلمانية مخصصة، وهو ما شمل في الآونة الأخيرة اللجنة البرلمانية الخاصــة المعنية برفاه الأطفال والشــباب في بابوا غينيا الجديدة. وقد أُنشــئت هذه اللجنة باعتبارها لجنة برلمانية دائمة في تموز/يوليه 2026، وهو ما أيده بالإجماع كل من البرلمان ورئيس الوزراء وزعيم المعارضة، عقب الزيارة التي قامت بها الممثلة الخاصة في عام 2025.

25 - كما تواصــلت الممثلة الخاصــة مع 122 مؤسـســة وطنية لحقوق الإنسـان خلال زياراتها القطرية واجتماعاتها مع الشـبكات الإقليمية والتحالف العالمي للمؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسـان منذ عام 2019، حيث سلطت الضوء على الدور الرئيسي الذي تضطلع به هذه المؤسسات في رصد تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الطفل وفي توفير آليات ملائمة للأطفال في مجال معالجة الشــكاوى. ودأبت الممثلة الخاصــة على الدعوة بشكل منهجي إلى تعزيز ولاية واستقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال العمل عن كثب مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ذات الصــلة، بما يتماشــى مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسـســات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) والتعليق العام رقم 2 (2002) بشأن دور المؤسسات الوطنية المســتقلة لحقوق الإنســان في حماية وتعزيز حقوق الطفل، والتعليق العام رقم 5 (2003) بشــأن التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية لجنة حقوق الطفل.

المنظمات الإقليمية

26 - تُعد المنظمات الإقليمية الحكومية الدولية جهات شــريكة رئيســية في الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال. وهي تضطلع بدور حاسم في تكييف القواعد والمعايير العالمية مع سياقها الإقليمي، بما في ذلك من خلال الأدوار التي تضــطلع بها في مجالات وضــع المعايير والرصــد والدعوة والتوعية.

27 - وقد دأبت الممثلة الخاصــة على التواصــل مع مفوضــية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، والجماعات الاقتصـادية الإقليمية، بما في ذلك من خلال بلورة موقف مشـترك بشــأن القضــاء على العنف ضــد الأطفال، وهو الموقف الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي، والقانون النموذجي للاتحاد الأفريقي بشـأن أمان الأطفال على الإنترنت. وبالمثل، شـاركت الممثلة الخاصــة مشـاركةً فعالةً في آليات رابطة أمم جنوب شــرق آســيا بهدف وضــع الجيل القادم من الأطر الإقليمية للرابطة المتعلقة بإنهاء العنف ضد الأطفال والعنف ضد النساء، وهما مسألتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الممثلة الخاصــة في لقاءات على المســتوى الوزاري نظمتها رابطة جنوب آســيا للتعاون الإقليمي، وتناولت

التقدم المحرز والتحديات المتبقية والإجراءات الرئيسية اللازمة للتصدي للعنف ضد الأطفال في المنطقة. كما دعمت الممثلة الخاصة الجهود الرامية إلى ترسيخ حماية الطفل كأولوية في إطار تنفيذ استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050 التي وضعها منتدى جزر المحيط الهادئ.

28 - وفي أوروبا، ساهمت الممثلة الخاصة في وضع وتنفيذ كل من استراتيجية مجلس أوروبا لحقوق الطفل (2022-2027) واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لحقوق الطفل. وقد شمل التعاون مع الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص التواصل فيما يتعلق بمنصات مشاركة الأطفال، ونظم حماية الطفل المتكاملة، وتنفيذ الضمانة الأوروبية الخاصة بالطفولة والضمان الاجتماعي، فضلاً عن المبادرات الجديدة المتعلقة بالسلامة الرقمية. وفي الأمريكتين، شاركت الممثلة الخاصة مؤخرًا في مشاورة إقليمية للأطفال حول تجاربهم في البيئة الرقمية، نظمتها حكومة المكسيك بالاشتراك مع معهد البلدان الأمريكية لشؤون الطفل التابع لمنظمة الدول الأمريكية، وتوجت هذه المشاورة بدعوة إلى العمل قادها أطفال، قدمت توصيات ملموسة لواضعي السياسات والمشرعين لضمان بيئات رقمية أكثر أمانًا. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت الممثلة الخاصة شراكة قوية مع جامعة الدول العربية، ولجنة الطفولة العربية، واللجنة العربية المعنية بالقضاء على العنف ضد الأطفال، والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى في معالجة القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

منظومة الأمم المتحدة

29 - طوال فترة ولايتها، عملت الممثلة الخاصة للأمم المتحدة على تعبئة منظومة الأمم المتحدة، ككيان واحد، في النهوض بحماية الأطفال ورفاههم، بما في ذلك من خلال دورها كرئيسة للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، ورئيسة لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية.

30 - وفي إطار فرقة العمل المعنية بالأطفال المحرومين من الحرية، دعمت الممثلة الخاصة التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في ضمان اتباع نُهج غير عقابية وتوفير بدائل لحرمانهم من الحرية. وعملت الممثلة الخاصة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، وفريق المنظمات غير الحكومية المعني بالأطفال المحرومين من الحرية، والأوساط الأكاديمية، وشركاء آخرين، على دعم التعلم من الأقران، وتوثيق الممارسات الواعدة، وأنشطة الدعوة المتعلقة بالحرمان من الحرية في إطار إقامة العدل، في سياق الهجرة ولأسباب تتعلق بالأمن القومي، بما في ذلك إجراءات مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، دعمت الجهود الرامية إلى الترويج لأمثلة عن نظم العدالة الملائمة للأطفال، ونُهُج التحويل إلى خارج النظام القضائي والنهج الإصلاحية، وإنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية، والرعاية الأسرية والمجتمعية. كما أعطت الممثلة الخاصة أولوية لإطلاق سراح الأطفال المحرومين من حريتهم في المخيمات ومرافق الاحتجاز في شمال شرق الجمهورية العربية السورية وفي العراق، وإعادتهم إلى أوطانهم، وتأهيلهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع. وستواصل الممثلة الخاصة تيسير تبادل الخبرات بين الأقران من خلال فرقة العمل ومن خلال التحالف العالمي الرائد.

31 - ومن خلال عضويتها في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص وبصفتها رئيسة مشاركة للفريق للفترة 2023-2024، حرصت الممثلة الخاصة على أن تظل حماية الأطفال أولوية في إطار النهوض بالالتزامات على جميع المستويات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وشمل ذلك تعزيز تنفيذ "الدعوة إلى تسريع العمل بحلول عام 2025 من أجل منع الاتجار بالأطفال والقضاء عليه" التي أطلقها

فريق التنسيق تحت قيادة الممثلة الخاصة. كما قادت الممثلة الخاصة عملية وضع التوجيهات السياساتية لفريق التنسيق بشأن إشراك الأطفال في الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأطفال.

32 - وطيلة فترة ولايتها، عملت الممثلة الخاصة على التنسيق عن كثب مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب التنسيق الإنمائي، وعقدت 187 اجتماعاً مع الأفرقة الإقليمية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك خلال زياراتها القطرية. ومن خلال تلك المشاركة، سعت الممثلة الخاصة إلى ضمان تقديم دعم متكامل من الأمم المتحدة للدول من أجل إدماج حماية الأطفال وحقوقهم كبعد شامل لتنفيذ خطة عام 2030، وفي سياق أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وعملية الاستعراض الوطني الطوعي. ويأتي ذلك تماشياً مع المذكرة الإرشادية للأمين العام بشأن تعميم مراعاة حقوق الطفل، التي شاركت الممثلة الخاصة في صياغتها، ولا تزال تدعم تنفيذها بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وشارك مكتب الممثلة الخاصة أيضا في وضع التصنيف الدولي للعنف ضد الأطفال، الذي يوفر إطارًا مشتركًا لجمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال وتحليلها ومقارنتها، مما يتيح تعزيز رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

33 - وبالإضافة إلى ذلك، قامت الممثلة الخاصة للأمين العام، من خلال الارتباطات المنتظمة ومذكرات التفاهم والإجراءات وخطط العمل المشتركة المتفق عليها، بتعميق تعاونها وتنسيقها مع لجنة حقوق الطفل، والممثلة الخاصة للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والمستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا، والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالتكنولوجيات الرقمية والناشئة، والأمين العام المساعد لشؤون الشباب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والاتحاد الدولي للاتصالات، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، من بين كيانات أخرى. وساهمت الممثلة الخاصة أيضا في العمليات والمؤتمرات الحكومية الدولية الهامة التي تُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف تعزيز إدماج قضايا حماية الطفل ورفاهه كأولوية، وإدراجها في النتائج وأنشطة المتابعة. وقد شملت هذه العمليات ميثاق المستقبل، والتعاهد الرقمي العالمي، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

المجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والمنظمات الثقافية والرياضية

34 - نظراً للدور الحاسم الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في منع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه، فقد شكّل التعاون معها أحد الركائز الأساسية لعمل الممثلة الخاصة. وطيلة فترة ولايتها، تواصلت بشكل مباشر مع أكثر من 500 1 منظمة من منظمات المجتمع المدني على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. وقد ساهم هذا التعاون الوثيق في دعم الجهود المشتركة في مجال الدعوة وتبادل المعلومات والمشاركة على المستوى القطري. وقد أولت الممثلة الخاصة اهتماماً خاصاً لتوسيع نطاق التعاون ليتجاوز المنظمات الدولية ويشمل الجهات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية، والمنظمات التي يقودها الأطفال والشباب، والحركات التي يقودها الناجون، والمنظمات التي تعمل مع الفئات المهمشة. وبالتعاون مع منتدى المجتمع المدني لإنهاء العنف ضد الأطفال، عملت على إقامة روابط بين منظمات المجتمع المدني على الصعيد العالمي، وكذلك داخل المناطق وفيما بينها. وحرصت الممثلة الخاصة على إشراك هذه المنظمات كأطراف معنية رئيسية في المؤتمر الوزاري العالمي بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال

والتحالف العالمي الرائد، بما في ذلك في الاجتماعات الإقليمية للتحالف التي عُقدت على مدار عام 2025 والاجتماع العالمي الذي عُقد في عام 2026.

35 - كما عملت الممثلة الخاصة على تعزيز تعاونها الطويل الأمد مع المنظمات الدينية والقيادات الدينية والسلطات التقليدية، اعترافاً منها بنفوذها الفريد في تشكيل الأعراف الاجتماعية، وتعبئة المجتمعات المحلية، وتعزيز حماية الأطفال. وتواصل الممثلة الخاصة توثيق وتبادل الأمثلة الإيجابية للجهود التي يبذلها الزعماء الدينيون والتقليديون والمجتمعيون والمنظمات الدينية والتقليدية والمجتمعية، مما يعزز التبادل بين الأقران فيما بين البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال تعاونها الوثيق مع الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، دعمت مبادرات وعمليات مثل متابعة إعلان أبو ظبي حول بناء عالم للأطفال مُفعم بالأمل، الذي اعتمده المنتدى السادس للشبكة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وعقب المنتدى العالمي، نظم أعضاء الشبكة العالمية مبادرات مجتمعية وحوارات إقليمية تركز على السياق المحلي، وستواصل الممثلة الخاصة تقديم دعمها من خلال الاجتماع العالمي لأغراض الدعوة المقرر أن تعقده الشبكة العالمية في أيلول/سبتمبر 2026 في نيروبي.

36 - وقد تعاونت الممثلة الخاصة تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الدينية والثقافية والرياضية لتعزيز الممارسات التي تضمن حماية الأطفال ورفاههم، بما في ذلك خلال زياراتها القطرية. وتُعد هذه المنظمات والشبكات أدوات فعالة لتمكين الأطفال، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، ودعم رفاههم البدني والنفسي، وتوفير مساحات آمنة وشبكات موثوقة وقنوات للإبلاغ على المستوى المحلي، مما يساعد على حماية الأطفال من العنف والاستغلال. وقد ساهمت الشراكة مع الحركة الكشفية العالمية في تعزيز مشاركة الأطفال وحماية الأطفال وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أدى التعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى في مجال الرياضة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تهيئة بيئات آمنة للأطفال، وتقوية معايير الحماية، ودعم مبادرات الوقاية المجتمعية. وعملت الممثلة الخاصة عن كثب أيضا مع اللجنة البابوية لحماية القُصّر، بما في ذلك فيما يتعلق بعملية إعداد تقاريرها السنوية.

القطاع الخاص

37 - منذ توليها منصبها، عملت الممثلة الخاصة على تحفيز جهود القطاع الخاص لمكافحة العنف ضد الأطفال. وقد شكّل قطاع السفر والسياحة مجال تركيز مهما لهذه الجهود. وانطلاقاً من تواصل الممثلة الخاصة المتكرر مع هذا القطاع - بما في ذلك مع الوزراء المعنيين والرابطات الوطنية لشركات السياحة خلال زياراتها القطرية - كرست الممثلة الخاصة تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين لموضوع حماية الأطفال في مجال السفر والسياحة[19]. وعقب إصدار التقرير، التواصل الجاري للممثلة الخاصة مع مختلف الأطراف المعنية - بما في ذلك المجلس العالمي للسفر والسياحة، والشركات الرائدة في قطاعات السفر والسياحة والبيع بالتجزئة والترفيه، والمجتمع المدني، ومنظمة السياحة العالمية - إلى تحقيق إنجاز هام خلال قمة المجلس العالمي للسفر والسياحة التي عُقدت في أيلول/سبتمبر 2025: حيث تعهد الرؤساء التنفيذيون المشاركون بإدراج حماية الطفل كبعد رئيسي في استراتيجيات الاستدامة الخاصة بشركاتهم. وانطلاقاً من هذا الالتزام، يجري حالياً إعداد وثيقة عمل تحدد الخطوات الملموسة التي

(19) A/78/214.

يمكن للشركات اتخاذها لترسيخ حماية الأطفال كأولوية على امتداد سلسلة القيمة، ومن المقرر إطلاقها خلال قمة المجلس العالمي للسفر والسياحة في تشرين الأول/أكتوبر 2026.

38 - وتواصلت الممثلة الخاصة بشكل منهجي مع شركات التكنولوجيا، لا سيما من خلال منتديات وعمليات أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك التحالف العالمي "WeProtect"، والمنتدى العالمي للأمن السيبراني، وتحالف الأديان لأمن المجتمعات. كما ساهمت منتديات أصحاب المصلحة المتعددين هذه في تيسير تواصل الممثلة الخاصة بانتظام مع جهات إنفاذ القانون فيما يتعلق بحماية الأطفال على الإنترنت، بما في ذلك فرقة العمل العالمية الافتراضية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وفي الآونة الأخيرة، شاركت الممثلة الخاصة في استضافة المنتدى الدولي لتبادل السياسات والممارسات بشأن حماية الطفل في البيئة الرقمية في نيسان/أبريل 2026، بالتعاون مع حكومة تركيا ومنظمة اليونيسف، حيث شاركت في هذا المنتدى شركات رائدة في مجال التكنولوجيا. وقد ساهمت مختلف هذه اللقاءات في تشجيع اتخاذ إجراءات تهدف إلى دمج مسألتَي سلامة الأطفال وخصوصيتهم بشكل استباقي منذ مراحل التصميم الأولى، بدلاً من التعامل معهما كأمر ثانوي. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه اللقاءات على تعزيز الإطار المتعدد الأطراف والعابر للحدود لحماية الأطفال من الأضرار التي قد يتعرضون لها عبر الإنترنت، مع تمكينهم في الوقت نفسه من المشاركة الآمنة في الأنشطة الرقمية.

39 - وتواصلت الممثلة الخاصة أيضا مع قطاع التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال مبادرة الحماية من خلال المشاركة عبر الإنترنت[20]، التي يقودها الاتحاد الدولي للاتصالات ويشارك فيها أكثر من 30 شريكاً من هذا القطاع والمجتمع المدني والأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية. وفي عام 2025، أطلق شركاء المبادرة المبادئ التوجيهية الخمسة، وهي: الحماية، والتقدم، والشراكة، والمشاركة، والدفع. وتهدف هذه المبادئ إلى إلهام وتوجيه شركات التكنولوجيا ومقرري السياسات وخطوط مساعدة الأطفال للمضي قدماً في تيسير حصول الأطفال على الحماية والدعم الآمنين من خلال الوسائل الرقمية. وقد دفع هذا التعاون الشركات المنخرطة بالفعل إلى اتخاذ إجراءات مثل إشراك الأطفال في الفرق الاستشارية، وربط المستخدمين بخدمات الحماية والصحة النفسية، وتطوير أدوات لمنع التنمر السيبراني.

الأطفال والشباب

40 - يُعد الأطفال من أصحاب المصلحة الرئيسيين في الجهود الرامية إلى تعزيز حمايتهم ورفاههم، وتستند الممثلة الخاصة إلى آرائهم في كل ما تضطلع به من أعمال. وهي تتواصل معهم باستمرار - في إطار التقيد الصارم بمعايير حماية الطفل - من خلال الزيارات القطرية، وكذلك من خلال جلسات التواصل والمشاورات عبر الإنترنت. ومنذ تعيينها، تواصلت الممثلة الخاصة بشكل مباشر مع أكثر من 000 47 طفل. كما أطلقت استطلاعات للرأي عبر الإنترنت شملت أكثر من 000 240 3 من الأطفال. وقد ساهمت هذه الاستطلاعات في توجيه عمليات متنوعة تتعلق بحماية الطفل ورفاهه، حيث غطت قضايا مثل التنمر، وفقر الأطفال، والسلامة على الإنترنت، والذكاء الاصطناعي. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر مكتب الممثلة الخاصة ما مجموعه 15 مادة ملائمة للأطفال - بما في ذلك التقارير والرسوم البيانية - حول قضايا متنوعة تتعلق بالعنف ضد الأطفال، وقد أُعدت بالاستعانة بآراء الأطفال وتُرجمت إلى مجموعة من اللغات. وإلى

(20) انظر https://violenceagainstchildren.un.org/en/pop.

جانب اللغات الرسمية للأمم المتحدة[21]، قامت الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرون أيضًا بترجمة ونشر المواد الملائمة للأطفال الصادرة عن المكتب باللغات المحلية. ويجري توزيع هذه التقارير على نطاق واسع واستخدامها من قبل مختلف الجهات المعنية على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي بهدف التوعية وتمكين الأطفال ودعم التبادل بين الأقران من الأطفال.

41 - وقامت الممثلة الخاصة بإبراز مساهمات الأطفال من خلال إطلاق خريطة مشاركة الأطفال التي أعيد تصميمها وتحديثها على الموقع الإلكتروني للمكتب. وقد جمع المكتب معلومات عن أكثر من 700 مبادرة يقودها أطفال، وهي المبادرات التي تُظهر إبداعهم وقدراتهم القيادية وخبراتهم وتصميمهم على إحداث تغيير إيجابي، حيث تتوفر بالفعل أكثر من 300 مبادرة على الخريطة المحدثة، ويجري باستمرار إضافة أمثلة أخرى[22]. وضمن هذه المجموعة الواسعة والمتنوعة من المبادرات، تضم الأمثلة التوضيحية جهود الأطفال الرامية إلى تهيئة بيئات مدرسية أكثر أمانًا من خلال الألعاب التربوية، فضلاً عن الأدوات الرقمية الرامية إلى منع التنمر، والتنمر السيبراني، والعنف الجنساني. وقامت الفتيات بتنظيم شبكات للأقران للمساعدة في منع الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، في حين طور شباب آخرون حلولاً تعتمد على التكنولوجيا لدعم المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ الأطفال إجراءات للحفاظ على البيئة والتصدي لتغير المناخ. وساهم أطفال مشردون في تعزيز الحماية وبناء السلام والعمل المجتمعي، بينما شارك آخرون في الحوار حول السياسات والمبادرات الرامية إلى دعم رفاه الأطفال.

42 - وتعمل الممثلة الخاصة على تعزيز ثقافة المشاركة المجدية للأطفال بين جميع صانعي القرار وأصحاب المصلحة. ومن المجالس القروية إلى البرلمانات الوطنية للأطفال، انعكست آراء الأطفال في صياغة القوانين والسياسات في أكثر من 20 بلدا من أصل 65 بلدا زارتها الممثلة الخاصة منذ توليها منصبها. وبالإضافة إلى ذلك، عملت الممثلة الخاصة على تشجيع مشاركة الأطفال في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعملية الاستعراض الوطني الطوعي. وقد سُجل أعلى مستوى من المشاركة في عام 2025، حيث قدم 24 بلدا من أصل 35 بلدا استعراضات وطنية طوعية أفادت فيها بأنها أجرت مشاورات مع الأطفال والشباب خلال عملية إعداد تلك التقارير.

تبادل الخبرات بين الأقران، والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين عبر الحدود

43 - يواجه كل بلد تحديات مختلفة. ورغم أنه لا يوجد بلد يمتلك جميع الإجابات، فإن كل بلد لديه تجارب قيّمة يمكن أن يتقاسمها مع الآخرين. ومن ثم، عززت الممثلة الخاصة التعلّم من الأقران وتبادل الممارسات الجيدة والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وقامت أيضا بتيسير تقييم التحديات المشتركة والعابرة للحدود، وإيجاد الحلول وتعميمها، وبناء الثقة بين الجهات صاحبة المصلحة. وتعكس هذه الجهود حقيقة أن القضاء على العنف ضد الأطفال يتطلب تعاون جميع الجهات الفاعلة في منظومة حماية الطفل.

44 - وقد مكنت الزيارات القطرية التي قامت بها الممثلة الخاصة وتواصلها مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية من ربط تلك الجهات المعنية مباشرة بنظرائها في بلدان ومناطق أخرى. وقد أتاح ذلك تبادل الخبرات

(21) انظر https://violenceagainstchildren.un.org/en/publications?search_api_fulltext=.

(22) انظر https://violenceagainstchildren.un.org/en/child-participation/map.

والإجراءات – مثل تلك التي تم تسليط الضوء عليها أعلاه – التي يمكن أن تساعد في التصدي للتحديات المحددة التي جرى تحديدها في مجال منع العنف ضد الأطفال والتصدي له.

45 – وأتاح أيضا تواصل الممثلة الخاصة مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية قناةً لدعم التعلم من الأقران وتبادل الخبرات فيما بينهم. وقد شمل نشاط التواصل هذا المشاركة في فرص الدعوة الرفيعة المستوى، وتقديم مساهمات تقنية في وضع ومتابعة الأطر الإقليمية لمكافحة العنف ضد الأطفال، وتوفير الدعم التقني والتوجيه، والمشاركة في جلسات الاستماع العامة، وإقامة صلات بين المنظمات في مختلف المناطق.

46 – وعلى الصعيد العالمي، عملت الممثلة الخاصة على الربط بين الدول ودعمت التعلم من الأقران وتبادل الخبرات فيما بينهم من خلال المنتديات والعمليات الرئيسية المتعددة أصحاب المصلحة. وتمثلت إحدى الركائز الأساسية لهذا العمل في التحضير للمؤتمر الوزاري العالمي المعني بالقضاء على العنف ضد الأطفال، الذي عُقد في بوغوتا في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ومتابعة أعماله، حيث ضم المؤتمر أكثر من 400 1 مشارك من 130 بلدا. وقد شاركت الممثلة الخاصة بشكل منهجي في العمليات التحضيرية على الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلاً عن الجهود الرامية إلى دعم ورصد التقدم المحرز في تنفيذ أكثر من 400 من التعهدات المحددة التي قطعت خلال المؤتمر. وسيتيح كل من مؤتمر القمة العالمي المعني بالاستثمار في رفاه الأطفال، الذي ستستضيفه أوزبكستان في تشرين الأول/أكتوبر 2026، والمؤتمر الوزاري العالمي، الذي ستستضيفه الفلبين في تشرين الثاني/نوفمبر 2026، المزيد من الفرص في هذا الصدد.

التحالف العالمي الرائد المعني بالقضاء على العنف ضد الأطفال

47 – مما يكتسي أهمية خاصة العمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة في مجال مد جسور التواصل من خلال التحالف العالمي الرائد. ويجمع التحالف بين الدول وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لتبادل الخبرات ودعم بعضهم البعض في ترجمة الالتزامات إلى إجراءات فعالة للتصدي للعنف ضد الأطفال. كما أنه يتعاون مع تحالفات عالمية أخرى من أجل ضمان التآزر والتكامل. وقد أُطلق التحالف العالمي الرائد أثناء المؤتمر الوزاري العالمي الأول، وكان يضم 54 دولة عضوًا عند الانتهاء من إعداد هذا التقرير، كما أعربت دول أخرى عن رغبتها في الانضمام إليه.

48 – وطيلة عام 2025، عقدت الممثلة الخاصة سلسلة من الاجتماعات الإقليمية للبلدان الرائدة في أوروبا (ستراسبورغ، فرنسا، في 2 نيسان/أبريل، وبوخارست في 14 تشرين الأول/أكتوبر)، وأفريقيا (أبوجا في 7 و 8 أيار/مايو)، والأمريكتين (مكسيكو سيتي في 10 و 11 تموز/يوليه)، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (مانيلا في 12 و 13 تشرين الثاني/نوفمبر)، وبلغ إجمالي عدد المشاركين أكثر من 170 مشاركاً. وانطلاقاً من جلسات التواصل هذه، شكّل الاجتماع العالمي الأول للتحالف العالمي الرائد، الذي عُقد في تورينو يومي 4 و 5 حزيران/يونيه 2026، علامة فارقة مهمة بالنسبة للتحالف. وضم الاجتماع أكثر من 151 مشاركًا من الدول الأعضاء في التحالف، وكيانات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، والخبراء التقنيين.

49 – ومن أبرز نتائج الاجتماع العالمي إطلاق سوق تبادل المعارف، وهو عبارة عن منصة تقودها الدول الأعضاء وتهدف إلى تسهيل التعلم من الأقران، وعرض الممارسات الناجحة، وتعزيز التعاون على نطاق التحالف. وقد قُدِّمت أكثر من 100 "فكرة عملية" تقودها البلدان، وهي لم تقتصر على عرض

الإنجازات فحسب، بل تناولت أيضًا كيفية إطلاق الإصلاحات وتمويلها وتنسيقها وتنفيذها واستدامتها، وذلك بهدف مساعدة الآخرين على تكييف النهج الناجحة مع سياقاتهم الخاصة. وستستمر هذه السوق في التطور باعتبارها منصة حية تستجيب لأولويات الدول الأعضاء.

50 - ومن النتائج الأخرى للاجتماع العالمي قيام الدول الأعضاء بتحديد المواضيع ذات الأولوية التي يمكن أن يؤدي التعاون المستمر بشأنها إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز. وقد أنشأت هذه الدول مجموعات مواضيعية لمواصلة تبادل الآراء وتعميق التعاون في مجالات السلامة الرقمية، ونُظم العدالة الملائمة للأطفال، والرعاية البديلة وإنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية، والمشاركة المجتمعية والمحلية، والاستثمار في حماية الأطفال ورفاههم. وستقوم الممثلة الخاصة بدعم هذه المجموعات المواضيعية من خلال توثيق ونشر الإجراءات الملموسة والأدوات العملية، فضلاً عن عقد اجتماعات منتظمة تضم أصحاب المصلحة المتعددين، وتيسير تبادل الخبرات بين الأقران في الدول الأعضاء داخل المناطق وفيما بينها.

51 - ومن النتائج الرئيسية الأخرى للاجتماع تعزيز التعاون عبر الحدود والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. وقد أتاح الاجتماع عقد 79 اجتماعاً ثنائياً بين الدول الأعضاء والشركاء الآخرين. وهناك عدة مبادرات للمتابعة قيد التنفيذ بالفعل. وتقوم الدول الأعضاء بتنظيم زيارات دراسية وتبادلات تقنية وأنشطة التعلم من الأقران بهدف تكييف النُهج الناجحة مع سياقاتها الوطنية، مما يتيح فرصًا جديدة للمبادرات التعاونية بشأن الأولويات المشتركة. وسيواصل التحالف دعم هذه الدينامية، حيث ستوفر الاجتماعات الإقليمية والعالمية المقبلة مزيدًا من الفرص لاستعراض التقدم المحرز، وتحديد الأولويات الناشئة، وتعزيز التعاون.

جيم - آفاق المستقبل

52 - بعد مرور عشرين عامًا على نشر دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، ومع بقاء أقل من أربع سنوات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا يسير العالم على المسار الصحيح للوفاء بوعده بإنهاء العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030. ومع ذلك، فإن التعبئة غير المسبوقة لجهات تلتزم بمناصرة هذه القضية في جميع البلدان وجميع القطاعات تُظهر أنه من الممكن وقف موجة العنف ضد الأطفال. ومن الضروري مواصلة هذه التعبئة والإجراءات القوية، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم.

53 - إن الأطفال قادرون على توحيد صفوفنا. ويمكن لتعددية الأطراف أن تحقق نتائج إيجابية لصالح الأطفال: فهي قادرة على توفير الحلول وربط الجهات الملتزمة بإنهاء العنف ضد الأطفال، كما يتضح من خلال التحالف العالمي الرائد. ولا يزال هذا النوع من تعددية الأطراف - القائم على الشمول والمساواة والتعاون - أمرًا لا غنى عنه لمواجهة التحديات التي تشمل مختلف القطاعات وتتجاوز الحدود الوطنية.

54 - وإذ تنظر الممثلة الخاصة إلى السنوات السبع التي قضتها في منصبها، واستناداً إلى التقدير المتكرر من جانب الجمعية العامة للتقدم الذي أحرزته في إنجاز الولاية المنوطة بها، فإنها تود أن تؤكد القيمة المضافة لهذه الولاية في الربط بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وإبقاء حماية الأطفال من جميع أشكال العنف على رأس جدول الأعمال السياسي على المستويات العالمي والإقليمي والوطني. غير أن الممثلة الخاصة تؤكد أن النجاح لا يتسنى تحقيقه باتخاذ إجراءات من جانب كيان واحد. وتود أن تشيد بأفراد ومؤسسات لا حصر لهم ممن كرسوا جهودهم لحماية الأطفال من العنف. وعلى نطاق الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والمنظمات الدينية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والأمم المتحدة، يواصل القادة والممارسون الملتزمون دفع عجلة التغيير، وغالبًا ما يتم ذلك في ظروف بالغة الصعوبة.

55 - وقبل كل شيء، تعرب الممثلة الخاصة عن بالغ امتنانها للأطفال والشباب الذين أدى شجاعتهم وإبداعهم وقدرتهم على الصمود إلى تحديد معالم هذا العمل وألهمت اتخاذ إجراءات على جميع المستويات. وكما أظهر الأطفال مرارًا وتكرارًا من خلال أصواتهم وأفعالهم، فإن إيجاد عالم خالٍ من العنف ليس طموحًا بعيد المنال.

56 - لقد كبر جيل كامل من الأطفال منذ نشر دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال. والعالم الآمن الذي وُعدوا به لم يتحقق بعد. ويجب على المجتمع الدولي الآن أن يواصل العمل معًا، بشكل أفضل وبوتيرة أسرع، لصالح الأطفال وبالتعاون معهم، لكفالة ألا يضطروا إلى الانتظار جيلاً آخر كي ينعموا بعالم يتيح لهم النمو والازدهار، دونما خوف أو عنف.